

((٢))

رسائل

((٢))

في

الفقه وأصوله

والفتاوى

((زمان بلا مجتهد))

للشيخ المجتهد والفقيه العارف

أحمد بن زين الدين الأحسائي أعلى الله مقامه

تحقيق

خادم الامام الحسين عليه السلام

مُعِينُ الْحَيْدَرِي

الطبعة الأولى - النجف الأشرف

((٢))

رسائل

((٢))

في

الفقه وأصوله

والفتاوى

((زمان بلا مجتهد))

للشيخ المجتهد والفقيه العارف

أحمد بن زين الدين الأحسائي أعلى الله مقامه

الأحمد

تحقيق

خادم الامام الحسين عليه السلام

مُعِينُ الْحَيْدَرِي

موقع الأوحاد

Awhad.com

الطبعة الأولى - النجف الأشرف

قال تعالى

﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ
أَمَّا بَعْدُ: فهذه رسالة مختصرة في سؤال وجّه إلى من قبل بعض
المؤمنين مضمونه: ما هو رأي الشيخ الأُوحد فتن سرّه لو لم يوجد مجتهد
جامع للشرائط، أو فحطنا وبحثنا فلم نعثر على مَنْ تتوفر فيه
الشروط؟

فقلت: هناك سؤال مثله تقريباً وجّه للشيخ الأُوحد فتن سرّه عن فرض
عدم وجود مجتهد، أو عند فحص المكلف فإنّه لم يجد مَنْ تنطبق
عليه الشروط الشرعية للمجتهد، ولكن قبل الشروع ببيان رأي
الشيخ فتن سرّه لا بأس بذكر بعض المقدمات التي نحتاجها ها هنا:

أولاً: في أرز العلم في آخر الزمان.

ثانياً: في صفات العلماء الحقيقيين وغير الحقيقيين.

ثالثاً: في الشروط الواجب توفرها في المجتهد.

رابعاً: في وجوب الفحص والاختبار وشروط علم المكلف.

أولاً: في أرز العلم في آخر الزمان

❖ عن أبي إسحاق السبيعي قال: سمعت مَنْ يوثق به من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام يقول: قال أمير المؤمنين عليه السلام من خطبة خطبها بالكوفة طويلة ذكرها: اللَّهُمَّ لا بُدَّ لك من حجج في أرضك، حُجَّة بعد حُجَّة على خلقك، يهدونهم إلى دينك، ويعلمونهم علمك، لئلا يتفرق أتباع أوليائك، ظاهر غير مطاع، أو مكتتم خائف يتربص، إن غاب عن الناس شخصهم، في حال هذنتهم في دولة الباطل، فلن يغيب عنهم ميثوث علمهم وأدابهم في قلوب المؤمنين مثبتة، وهم بها عاملون، يأنسون بما يستوحش منه المكذبون، ويأباه المسرفون بالله، كلام يكال بلا ثمن، مَنْ كان يسمعه يعقله، فيعرفه ويؤمن به، ويتبعه ويتهججه فيصلح به، ثم يقول: فمن هذا ولهذا:

يأرز العلم إذ لم يوجد جملة يحفظونه ويؤدونه كما يسمعونه من العالم
ثم قال بعد كلام طويل في هذه الخطبة: اللهم وإني لأعلم الغيب أن العلم لا يأرز كله ولا ينقطع مواده، فإنك لا تخلي أرضك من حُجَّة على خلقك، إما ظاهر مطاع، أو خائف مغمور ليس بمطاع، لكيلا تبطل حجتك، ويضل أولياؤك بعد إذ هديتهم.

((أقول)): قال العلامة المجلسي (رحمه الله) تعليقا على هذا الحديث: (بيان): تأرز الحية إلى جحرها، أي ينضم إليها ويجمع بعضه إلى بعض فيها، فالعنى في الخير: أن العلم ينقبض وينضم ويخرج من بين الناس لفقد حامله.

ثانياً: في بعض فضل وصفات العلماء الحقيقيين

((العلماء الحقيقيين))

◆ عن موسى بن أكيل قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا يكون الرجل فقيهاً حتى لا يبالي أي ثوبيه ابتدل، وبما سد فورة الجوع.

◆ عن علي عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: ثلاثة يشفعون إلى الله عز وجل فيشفعون: الأنبياء، ثم العلماء، ثم الشهداء.

◆ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن العلماء ورثة الأنبياء وذلك أن الأنبياء لم يورثوا درهماً ولا ديناراً، وإنما أورثوا أحاديث من أحاديثهم، فمن أخذ بشئ منها فقد أخذ حظاً وافراً، فانظروا علمكم هذا عمّن تأخذونه؟ فإنّ فينا أهل البيت في كلّ خلف عدولاً، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

◆ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا أراد الله بعبده خيراً فقهه في الدين.

◆ عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال: الكمال كلّ الكمال التفقه في الدين، والصبر على النائية وتقدير المعيشة.

◆ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: العلماء أمناء، والأتقياء حصون، والأوصياء سادة. (وفي رواية أخرى): العلماء منار، والأتقياء حصون، والأوصياء سادة.

◆ قال أبو عبد الله عليه السلام: لا خير فيمن لا يتفقه من أصحابنا، يا بشير إن الرجل منهم إذا لم يستغن بفقته احتاج إليهم، فإذا احتاج إليهم أدخلوه في باب ضلالتهم وهو لا يعلم.

◆ عن أبي جعفر عليه السلام قال: عالمٌ ينتفع بعلمه أفضلٌ من سبعين ألف عابد.

❖ عن معاوية بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل راوية لحديثكم يث ذلك في الناس ويشدده في قلوبهم وقلوب شيعتكم، ولعلّ عابداً من شيعتكم ليست له هذه الرواية أيهما أفضل؟ قال: الراوية لحديثنا يشدّ به قلوب شيعتنا أفضل من ألف عابد.

❖ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: مَنْ سَلَكَ طَرِيقاً يَطْلُبُ فِيهِ عِلْماً سَلَكَ اللَّهُ بِهِ طَرِيقاً إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أجنحتها لطالب العلم رِضاً بِهِ، وَإِنَّهُ يَسْتَغْفِرُ لَطَالِبِ الْعِلْمِ مَنْ فِي السَّمَاءِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ حَتَّى الْحَوْتِ فِي الْبَحْرِ، وَفَضَلَ الْعَالَمَ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضَلَ الْقَمَرَ عَلَى سَائِرِ النُّجُومِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، وَإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يورثوا دِينَاراً وَلَا دِرْهماً وَلَكِنْ وَرثوا الْعِلْمَ فَمَنْ أَخَذَ مِنْهُ أَخَذَ بِحِظِّ وَافِرٍ.

❖ دخل رسول الله ﷺ المسجد فإذا جماعة قد أطافوا برجل فقال: ما هذا؟ فقيل: علامة فقال: وما العلامة؟ فقالوا له: أعلم الناس بأنساب العرب ووقائعها، وأيام الجاهلية، والأشعار العربية، قال: فقال النبي ﷺ: ذلك علم لا يضر من جهله، ولا ينفع من علمه، ثم قال النبي ﷺ: إنما العلم ثلاثة: آية محكمة، أو فريضة عادلة، أو سنة قائمة، وما خلاهن فهو فضل.

❖ عن أبي جعفر عليه السلام قال: إن الذي يعلم العلم منكم له أجر مثل أجر المتعلم وله الفضل عليه، فتعلموا العلم من حملة العلم، وعلموه إخوانكم كما علمكموه العلماء.

❖ عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل: {إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ} قال: يعني بالعلماء مَنْ صَدَّقَ فَعَلَهُ قَوْلَهُ، وَمَنْ لَمْ يَصْدُقْ فَعَلَهُ قَوْلَهُ فَلَيْسَ بِعَالِمٍ.

◆ قال أمير المؤمنين عليه السلام: ألا أخبركم بالفقيه حق الفقيه؟ من لم يقنط الناس من رحمة الله، ولم يؤمنهم من عذاب الله، ولم يرخص لهم في معاصي الله، ولم يترك القرآن رغبة عنه إلى غيره، ألا لا خير في علم ليس فيه تفهم، ألا لا خير في قراءة ليس فيها تدبر، ألا لا خير في عبادة ليس فيها تفكير.

(وفي رواية أخرى): ألا لا خير في علم ليس فيه تفهم، ألا لا خير في قراءة ليس فيها تدبر، ألا لا خير في عبادة لا فقه فيها، ألا لا خير في نسك لا ورع فيه.

◆ عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: إن من علامات الفقه الحلم والصمت.

◆ قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا يكون السفه والغرة في قلب العالم.

◆ قال عيسى بن مريم عليه السلام: يا معشر الحواريين لي إليكم حاجة اقضوها لي، قالوا: قضيت حاجتك يا روح الله، فقام فغسل أقدامهم، فقالوا: كنا نحن أحق بهذا يا روح الله! فقال: إن أحق الناس بالخدمة العالم، إنما تواضعت هكذا لكيما تتواضعوا بعدي في الناس كتواضعي لكم، ثم قال عيسى عليه السلام: بالتواضع تعمر الحكمة لا بالتكبر، وكذلك في السهل ينبت الزرع لا في الجبل.

◆ عن أبي محمد العسكري عليه السلام: قال رجل للصادق عليه السلام: فإذا كان هؤلاء القوم من اليهود لا يعرفون الكتاب إلا بما يسمعون من علمائهم لا سبيل لهم إلى غيره، فكيف ذمهم بتقليدهم والقبول من علمائهم؟ وهل عوام اليهود إلا كعوامنا يقلدون علماءهم؟!

فقال عليه السلام: بين عوامنا وعلمائنا وعوام اليهود وعلمائهم فرق من جهة، وتسوية من جهة.

أما من حيث استوا: فإن الله قد ذمَّ عوامنا بتقليدهم علمائهم كما ذمَّ
عوامهم^١، وأما من حيث افترقوا فلا.

قال: بين لي يا بن رسول الله!؟

قال: إن عوام اليهود كانوا قد عرفوا علماءهم بالكذب الصراح، وبأكل
الحرام والرشاء، وبتغيير الأحكام عن واجبها بالشفاعات والعنايات
والمصانعات، وعرفوهم بالتعصب الشديد الذي يفارقون به أديانهم، وأنهم إذا
تعصبوا أزالوا حقوق من تعصبوا عليه وأعطوا ما لا يستحقه من تعصبوا له من
أموال غيرهم، وظلموهم من أجلهم.

وعرفوهم يقارفون المحرمات، واضطروا بمعارف قلوبهم إلى أن من فعل ما
يفعلونه فهو فاسق، لا يجوز أن يصدق على الله ولا على الوسائط بين الخلق
وبين الله، فلذلك ذمَّهم لما قلدوا من قد عرفوه ومن قد علموا أنه لا يجوز قبول
خبره ولا تصديقه في حكايته، ولا العمل بما يؤديه إليهم عن لم يشاهدوه.

ووجب عليهم النظر بأنفسهم في أمر رسول الله ﷺ إذ كانت دلائله أوضح من
أن تخفى، وأشهر من أن لا تظهر لهم.

وكذلك عوام أمتنا إذا عرفوا من فقهاهم الفسق الظاهر، والعصية الشديدة
والتكالب على حطام الدنيا وحرامها، وأهلاك من يتعصبون عليه وإن كان
لإصلاح أمره مستحقاً، وبالترف بالبر والإحسان على من تعصبوا له وإن
كان للإذلال والإهانة مستحقاً.

^١ - مراده ﷺ: ان التقليد بلا معرفة وبلا دراية وبلا فحص مذموم وهو تقليد الآباء والأمهات.

فَمَنْ قَلَدَ مِنْ عَوَامِنَا مِثْلَ هَؤُلَاءِ الْفُقَهَاءِ، فَهَم مِثْلُ الْيَهُودِ الَّذِينَ ذَمَّهُمُ اللَّهُ
بِالتَّقْلِيدِ لِفِسْقَةِ فُقَهَائِهِمْ.

فَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنَ الْفُقَهَاءِ صَائِنًا لِنَفْسِهِ، حَافِظًا لِدِينِهِ، مُخَالَفًا عَلَى هَوَاهُ، مُطِيعًا
لِأَمْرِ مَوْلَاهُ، فَلِلْعَوَامِ أَنْ يَقْلُدُوهُ.

وذلك لا يكون إلا بعض فقهاء الشيعة لا جميعهم

وذلك لا يكون إلا بعض فقهاء الشيعة لا جميعهم

وذلك لا يكون إلا بعض فقهاء الشيعة لا جميعهم

فَإِنَّهُ مَنْ رَكِبَ مِنَ الْقَبَائِحِ وَالْفَوَاحِشِ مَرَآكِبَ فَسَقَةِ الْعَامَّةِ، فَلَا تَقْبَلُوا مِنَّا عَنْهُ
شَيْئًا، وَلَا كِرَامَةً.

وَأِنَّمَا كَثُرَ التَّخْلِيطُ فِيَمَا يَتَحَمَّلُ عِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ لِذَلِكَ، لِأَنَّ الْفِسْقَةَ يَتَحَمَّلُونَ عِنَّا
فِيحِرْفُونَهُ بِأَسْرِهِ بِجَهْلِهِمْ، وَيَضَعُونَ الْأَشْيَاءَ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهَا لِقَلَّةِ مَعْرِفَتِهِمْ.

وَأَخْرُونَ يَتَعَمَّدُونَ الْكُذْبَ عَلَيْنَا، لِيَجْرُوا مِنْ عَرْضِ الدُّنْيَا مَا هُوَ زَادُهُمْ إِلَى
نَارِ جَهَنَّمَ

وَمِنْهُمْ قَوْمٌ نَصَابٌ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى الْقَدْحِ فِينَا، يَتَعَلَّمُونَ بَعْضَ عُلُومِنَا الصَّحِيحَةَ
فِيَتَوَجَّهُونَ بِهِ عِنْدَ شِيعَتِنَا، وَيَتَّقَصُّونَ بِنَا عِنْدَ نَصَابِنَا، ثُمَّ يَضِيفُونَ إِلَيْهِ أَضْعَافَ
وَأَضْعَافَ أَضْعَافِهِ مِنَ الْأَكَاذِيبِ عَلَيْنَا الَّتِي نَحْنُ بَرَاءٌ مِنْهَا، فَيَتَقَبَّلُهُ الْمُسْتَسْلِمُونَ
مِنْ شِيعَتِنَا، عَلَى أَنَّهُ مِنْ عُلُومِنَا، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا.

وَهُمْ أَضَرُّ عَلَى ضَعْفَاءِ شِيعَتِنَا مِنْ جَيْشِ يَزِيدَ عَلَى الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ وَأَصْحَابِهِ،
فَإِنَّهُمْ يَسْلُبُونَهُمُ الْأَرْوَاحَ وَالْأَمْوَالَ.

وهؤلاء علماء السوء الناصبون المتشبهون بأنهم لنا موالون، ولأعدائنا معادون، ويدخلون الشك والشبهة على ضعفاء شيعتنا، فيضلونهم ويمنعونهم عن قصد الحق المصيب، لا جرم أن من علم الله من قلبه من هؤلاء القوم أنه لا يريد إلا صيانة دينه وتعظيم وليه لم يتركه في يد هذا المتلبس الكافر، ولكنه يقيض له مؤمناً يقف به على الصواب، ثم يوفقه الله للقبول منه، فيجمع الله له بذلك خير الدنيا والآخرة، ويجمع على من أضله لعناً في الدنيا وعذاب الآخرة.

ثم قال ﷺ: قال رسول الله ﷺ: ((أشرار علماء أمتنا: المضلون عنا، القاطعون للطرق إلينا، المسممون أزدادنا بأسمائنا، الملقبون أزدادنا بألقابنا، يصلون عليهم وهم للعن مستحقون، ويلعنونا ونحن بكرامات الله مغمورون. وصلوات الله وصلوات ملائكته المقربين علينا عن صلواتهم علينا مستغنون)).

ثم قال: قيل لأمير المؤمنين ﷺ: من خير خلق الله بعد أئمة الهدى، ومصايح الدجى؟

قال: العلماء إذا صلحوا.

قيل: فمن شرار خلق الله بعد إبليس وفرعون ونمرود وبعد التسمين بأسمائكم، والمتلقين بألقابكم، والآخذين لأمكتكم، والمتأمرين في ممالككم؟ قال: العلماء إذا فسدوا، هم المظهرون للأباطيل، الكاتمون للحقايق، وفيهم قال الله عز وجل: {أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّوْا فَاُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ} ٣

◆ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول: ياطالب العلم، إن للعالم ثلاث علامات: العلم والحلم والصمت، وللمتكلف ثلاث علامات: ينازع من فرقه بالمعصية، ويظلم من دونه بالغلبة، ويظاهر الظلمة؛

((العلماء غير الحقيقيين))

((أقول)): مما تقدم من الروايات اتضحت بعض صفات أهل العلم غير الحقيقيين، وهذه بعض الروايات الأخرى نذكرها ليميز المؤمنون بين الحق والباطل:

◆ عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: قطع ظهري رجلان من الدنيا: رجلٌ عليمُ اللسان فاسق، ورجل جاهل القلب ناسك.

هذا يصد بلسانه عن فسقه، وهذا ينسكه عن جهله، فاتقوا الفاسق من العلماء والجاهل من المتعبدين، أولئك فتنة كل مفتون، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: يا عليُّ هلاك أمتي على يدي كل منافق عليم اللسان.

◆ قال أبو عبد الله عليه السلام: إن من العلماء من يحب أن يخزن علمه ولا يؤخذ عنه، فذاك في الدرك الأول من النار، ومن العلماء من إذا وعظ أنف وإذا وعظ عنف، فذاك في الدرك الثاني من النار، ومن العلماء من يرى أن يضع العلم عند ذوي الثروة والشرف، ولا يرى له في المساكين وضماً فذاك في الدرك الثالث من النار، ومن العلماء من يذهب في علمه مذهب الجابرة والسلاطين؛ فإن ردَّ

¹ - راجع هذه الأحاديث وغيرها الكثير في الكافي للكليني والحاصل للصدوق والمحاسن للبرقي والإحتجاج للطبرسي وغيرها.

عليه شئ من قوله، أو قصر في شئ من أمره، غضب فذاك في الدرك الرابع من النار، ومن العلماء من يطلب أحاديث اليهود والنصارى ليغزر به ويكثر به حديثه فذاك في الدرك الخامس من النار، ومن العلماء من يصنع نفسه للفتيا ويقول: سلوني، ولعله لا يصيب حرفاً واحداً، والله لا يحب المتكلفين فذاك في الدرك السادس من النار، ومن العلماء من يتخذ علمه مروءة وعقلاً فذاك في الدرك السابع من النار.

❖ عن أبي جعفر عليه السلام قال: ما علمتم فقولوا، وما لم تعلموا فقولوا: الله أعلم، إن الرجل لينتزع الآية من القرآن يخرف فيها أبعد ما بين السماء والأرض.

❖ عن معاوية بن وهب قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: اطلبوا العلم وتزينوا معه بالحلم والوقار، وتواضعوا لمن تعلمونه العلم، وتواضعوا لمن طلبتم منه العلم، ولا تكونوا علماء جبارين فيذهب باطلكم بحقكم.

* - راجع هذه الروايات في الحصال للصدوق وغيره.

ثالثاً: في الشروط الواجب توافرها في المجتهد الجائز التقليد.

(١) الإجتihad: وقد ذكرنا في العدد الأول إجابة الشيخ الأوحّد قدس سره عن كيفية معرفة ذلك فراجع.

(٢) العدالة: وهذه تعرف عن طريق أمور:

أولاً: الشخص نفسه، وذلك من خلال معرفته بشروط العدالة؛ من معرفة الواجبات وشروطها والمحرمات وشروطها، واختبار الفقيه من خلال ملاحظته إياه في تطبيق الواجبات وترك المحرمات.

ثانياً: شهادة عدلين من أهل الخبرة والمعرفة.

ثالثاً: من خلال شياع مفيد للاطمئنان المعتد به عقلاً وشرعاً من المقدمات الصحيحة لا مطلق الاطمئنان.

(٣) الحياة: على رأي الشيخ الأوحّد قدس سره وكثير من العلماء رضوان الله عليهم.

رابعاً: في صفات المتعلمين والفحص والإختبار وشروط المكلف .

❖ عن أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام يقول فيه: سل العلماء ما جهلت، وإياك أن تسألهم تعنتاً وتجربة، وإياك أن تعمل برأيك شيئاً، وخذ بالإحتياط في جميع أمورك ما تجد إليه سبيلاً، واهرب من الفتيا هريك من الأسد، ولا تجعل رقبتك عتبه للناس.

❖ عن أبي عبد الله عليه السلام عن آبائه قال: قال رسول الله ﷺ: لا خير في العيش إلا لرجلين عالم مطاع، أو مستمع واع.

❖ عن أبي حمزة الثمالي قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: اغد عالماً أو متعلماً أو أحب أهل العلم، ولا تكن رابعاً فتهلك ببغضهم.

❖ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول يغدوا الناس على ثلاثة أصناف: عالم ومتعلم وغثاء، فنحن العلماء وشيعتنا المتعلمون وسائر الناس غثاء.

❖ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول: إن من حق العالم أن لا تكثر عليه السؤال، ولا تأخذ بثوبه، وإذا دخلت عليه وعنده قوم فسلم عليهم جميعاً وخصه بالتحية دونهم، واجلس بين يديه ولا تجلس خلفه، ولا تغمز بعينك ولا تشر بيدك، ولا تكثر من القول: قال فلان وقال فلان خلافاً لقوله، ولا تضجر بطول صحبته فإنما مثل العالم مثل النخلة تنتظرها حتى يسقط عليك منها شيء، والعالم أعظم أجراً من الصائم القائم الغازي في سبيل الله.

❖ عن علي بن الحسين عليه السلام قال: لو يعلم الناس ما في طلب العلم لطلبوه ولو بسفك المهج وخوض اللجج، إن الله تبارك وتعالى أوحى إلى دانيال: أن أمقت عبيدي إليّ الجاهل المستخف بحق أهل العلم، التارك للإقتداء بهم، وأن

أحبَّ عبيدي إليَّ التقي الطالب للثواب الجزيل، اللازم للعلماء، التابع للعلماء، القابل عن الحكماء.

◆ قال لقمان لابنه: يا بني اختر المجالس على عينك فإن رأيت قوما يذكرون الله عز وجل فاجلس معهم، فإن تكن عالماً فنعك علمك، وإن تكن جاهلاً علموك، ولعلَّ الله أن يظلمهم برحمته فيعمك معهم، وإذا رأيت قوماً لا يذكرون الله فلا تجلس معهم، فإن تكن عالماً لم ينفعك علمك، وإن كنت جاهلاً يزيدوك جهلاً، ولعلَّ الله أن يظلمهم بعقوبة فيعمك معهم.

◆ عن أبي الحسن موسى ابن جعفر عليه السلام قال: محادثة العالم على المزابل خير من محادثة الجاهل على الزرابي.¹

◆ قال رسول الله ﷺ: قالت الحواريون لعيسى: يا روح الله ! من نجالس؟ قال: من يذكركم الله رؤيته، ويزيد في علمكم منطقته، ويرغبكم في الآخرة عمله.

◆ قال رسول الله ﷺ مجالسة أهل الدين شرف الدنيا والآخرة.

◆ عن مسعر بن كدام قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: لمجلس أجلسه إلى من أثق به، أوثق في نفسي من عمل سنة.

◆ عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألت عن مجدور أصابته جنابة ففسلوه فمات قال: قتلوه الا سألوا فان دواء العمي السؤال.

◆ قال أبو عبد الله عليه السلام لحرمان بن أعين في شئ سأله: إنما يهلك الناس لأنهم لا يسألون.

¹ - الزرابي: جمع زربي وهي ما بسط واتكن عليه.

- ❖ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال: إن هذا العلم عليه قفل ومفتاحه المسألة.
- ❖ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يسع الناس حتى يسألوا ويتفقهوا ويعرفوا إمامهم، ويسمعهم أن يأخذوا بما يقول وإن كان تقيّة.
- ❖ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: أف لرجل لا يفرغ نفسه في كل جمعة لأمر دينه، فيتعاهده ويسأل عن دينه.
- ❖ قال رسول الله ﷺ: إن الله عز وجل يقول: تذاكر العلم بين عبادي مما تحبى عليه القلوب المميّنة إذا هم انتهوا فيه إلى أمري.
- ❖ عن أبي الجارود قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: رحم الله عبداً أحيا العلم قال: قلت: وما إحياءه؟ قال: أن يذاكر به أهل الدين وأهل الورع.
- ❖ قال رسول الله ﷺ: تذاكروا وتلاقوا وتحدثوا فإن الحديث جلاء للقلوب، إن القلوب لترين كما يرين السيف جلاؤها الحديث.
- ❖ عن منصور الصيقل قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: تذاكر العلم دراسة والدراسة صلاة حسنة.
- ❖ قال رسول الله ﷺ: اغد عالماً أو متعلماً وإياك أن تكون لاهياً متلذذاً.
- ❖ عن أبي حمزة الثمالي قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: اغد عالماً أو متعلماً أو أحب أهل العلم ولا تكن رابعاً تهلك بيغضهم.
- ❖ عن أبي جعفر عليه السلام قال: سارعوا في طلب العلم فو الذي نفسي بيده لحديث واحد في حلال وحرام تأخذه عن صادق خير من الدنيا وما حملت من ذهب وفضة.

◆ عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال لي: يا جابر والله لحديث تصييه من صادق في حلال وحرام خير لك مما طلعت عليه الشمس حتى تغرب.

◆ عن أبي جعفر عليه السلام قال: تفقهوا في الحلال والحرام وإلا فأنتم أعراب.

◆ عن رجل سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا يشغلك طلب دنياك عن طلب دينك، فإن طالب الدنيا ربما أدرك وربما فاتته فهلك بما فاتته منها.

◆ عن أبي بصير قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: كان في خطبة أبي ذر رضي الله عنه: يا مبتغي العلم لا يشغلك أهل ولا مال عن نفسك، أنت يوم تفارفهم كضيف بت فيهم ثم غدوت عنهم إلى غيرهم، الدنيا والآخرة كمنزل تحولت منه إلى غيره، وما بين الموت والبعث إلا كنومة نمتها ثم استيقظت منها، يا مبتغي العلم إن قلبا ليس فيه شيء من العلم كالبيت الخرب لا عامر له.

◆ قال أبو عبد الله وأبو جعفر عليهما السلام: لو أتيت بشاب من شباب الشيعة لا يتفقه لأدبته.

وكان أبو جعفر عليه السلام يقول: تفقهوا وإلا فأنتم أعراب.

◆ قال أبو جعفر عليه السلام: لو أتيت بشاب من شباب الشيعة لا يتفقه في الدين لأوجعته.

◆ في وصية الفضل بن عمر قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: تفقهوا في دين الله ولا تكونوا أعراباً، فإنه من لم يتفقه في دين الله لم ينظر الله إليه يوم القيامة ولم يترك له عملاً.

◆ عن علي بن أبي حمزة قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: تفقهوا في الدين فإنه من لم يتفقه منكم فهو أعرابي، إن الله عز وجل يقول في كتابه: {فليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون} قال علي عليه السلام: لا يستحي الجاهل إذا لم يعلم أن يتعلم.

◆ عن اسحاق عمار قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ليت الشياطين على رؤوس أصحابي حتى يتفقهوا في الحلال والحرام.

◆ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: حديث في حلال وحرام تأخذه من صادق خير من الدنيا وما فيها من ذهب أو فضة.

◆ قال أبو عبد الله عليه السلام تفقهوا فإنه يوشك أن يحتاج إليكم.

◆ عن يونس بن يعقوب، عن أبيه قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن لي ابناً قد أحب أن يسألك عن حلال وحرام، لا يسألك عما لا يعنيه، قال: فقال لي: وهل يسأل الناس عن شيء أفضل من الحلال والحرام؟

◆ قال عليه السلام: تفقهوا في دين الله فإن الفقه مفتاح البصيرة وتمام العبادة والسبب إلى المنازل الرفيعة والرتب الجليلة في الدين والدنيا. وفضل الفقيه على العابد كفضل الشمس على الكواكب، ومن لم يتفقه في دينه لم يرض الله له عملاً.

((أقول)) وأنا العبد المسكين معين: على المكلف أن يكون ذا حظ من التمييز والمعرفة والعلم، حتى لا يقع في شباك الجهل وشباك الدجالين، وأن يميز بين الحق وغيره، لا أن يكون عامياً صرفاً فيكون من الغناء والهمج الرعاع، ويخسر الدنيا والآخرة.

الإجتِهَاد والتقليد^٧

((١))

((قَالَ)): مسألة: هل يتحقق التقليد للمجتهد بأخذ بعض المسائل مع العزم على الأخذ بالجميع عنه أم لا؟ بحيث لو أراد العدول إلى غيره فيما عزم على الأخذ به عنه، على مذهب من لم يجوز العدول لم يجز له.

((أقول)): الظاهر أن التقليد يتحقق بذلك، وإلا لم يتحقق في صورة، لاستحالة أخذ ما عزم عليه كله بالفعل، إلا أن يكون بالتدرج فيما يحتاج إليه غالباً، ويتحقق عدم العدول عنه بذلك، عند من لم يجوز العدول عنه عما قلد فيه.

ومندي: يجوز العدول عنه عما قلد فيه وعمل به، أو عزم على الأخذ به والعمل به إذا كان عمل بشيء منها، ولو لم يعمل بشيء منه أصلاً لم يجز العدول عنه، عندي لاستلزامه الرد عليه.

((٢))

((قَالَ)): ولو تساوى المجتهدان، فهل يجوز العدول من أحدهما إلى الآخر، وإلى كل من المفضول إلى الفاضل وبالعكس أم لا؟

((أقول)): يجوز عندي العدول عن المفضول إلى الفاضل وبالعكس، إذا كان المفضول يجوز الأخذ عنه مع الإنفراد، بشرط أن يكون قد عمل

٧ - أسئلة شيخنا في جوامع الكلم ج ٢ ص ٢١١

بشيءٍ من فتوى المَعْدُول عنه، لئلا يكون راداً عليه، وقد بينا ذلك في أجوبة
الشيخ مهدي.

((٣))

((قَالَ)) سَلَّمَهُ اللهُ: ولو ماتَ المجتهدُ فهل يستمر المقلدُ على ما قلّد فيه،
أم يجب عليه العدول إلى الآخر، مساوياً له أم لا، فاضلاً كان أم مفضولاً؟
((أقول)) لا يجوز له الإستمرار على ما قلّدَه فيه بعد موته: لقول أمير
المؤمنين عليه السلام: {كذلك يموت العلم بموت حامله... الحديث} ^٨

وفي الكافي أيضاً: عن داود بن فرقد قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: {إن أبي كان يقول:
إن الله عز وجل لا يقبض العلم بعد ما يهبطه ولكن يموت العالم فيذهب بما يعلم
فتليهم الجفأة فيضلون ويضلون ولا خير في شيء ليس له أصل} ^٩

^٨ - في الخصال للصدوق (ج ١ / ص ١٩٣-١٩٤): عن كميل بن زياد قال: خرج إلي علي بن أبي طالب عليه السلام فأخذ
بيدي وأخرجني إلى الجبان وجلس وجلست، ثم رفع رأسه إلي فقال:

يا كميل احفظ عني ما أقول لك: الناس ثلاثة: عالم ريانى، ومتعلم على سبيل نجاة، وهمج وعام، أتباع كل باعق، يميلون
مع كل ريح، لم يستضيئوا بنور العلم، ولم يلجئوا إلى ركن وثيق، يا كميل عجة العالم دين يدان به تكسبه الطاعة في حياته
تخرس المال، والمال تنقصه النفقة، والعلم يزكو على الاتقاد، يا كميل عجة العالم دين يدان به تكسبه الطاعة في حياته
وجميل الأحودة بعد وفاته فمنفعة المال تزول بزواله، يا كميل مات خزان الاموال وهم أحياء والعلماء باقون ما بقي
الدهر، أعيانهم مفقودة وأمثالهم في القلوب موجودة هاه و إن ههنا (وأشار بيده إلى صدره) لعلما جمًا، لو أصبت له حملة،
بلى أصبت لقنا غير مأمون، يستعمل آلة الدين في الدنيا ويستظهر بمجيج الله على خلقه وينعمه على عباده ليأخذ الضمائم
ولبجة من دون ولي الحق، أو منقادا لحملة العلم لا بصيرة له في أحواله يقدر الشك في قلبه بأول عارض من شبهة، ألا لاذا
ولا ذاك، فمنهوم باللذات، سلس القيادة أو مغري بالجمع والادخار، ليسا من رعاة الدين، أقرب شيها بهما الانعام السائمة.

كذلك يموت العلم بموت حامله اللهم بلى لا تخلو الأرض من قائم بحجة ظاهر أو خالف مغمور لتلا تطل
حجج الله وبيناته، وكم وأين؟ أولئك الأقلون عددا الأعظمون خطراً، بهم يحفظ الله حججه حتى يودعها نظراًهم،
ويزرعها في قلوب أشباههم، همج بهم العلم على حقائق الامور، فيأشروا روح اليقين، واستلخوا ما استوعره المترفون،
وأنسوا بما استوحش منه الجاهلون، صحبوا الدنيا بأبدان أرواحها معلقة بالمحل الاعلى، يا كميل أولئك خلفاء الله والدعاة
إلى دينه، هاي هاي شوقاً إلى رؤيتهم، واستغفر الله لي ولكم.

ومثلها صحيحة المغيرة الحارث البصري: قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: {إن العلم الذي مع آدم عليه السلام لم يرفع وما مات عالم إلا وقد ورث علمه إن الأرض لا تبقى بغير عالم} ^{١١} وكذلك رواية أبي بصير.

وغيرها مما يدل على عدم جواز تقليد الميت ابتداءً واستمراراً، وإلا لما احتيج إلى قيم بعد الأول، وهذا المعنى ظاهر من الأخبار.

والأدلة العقلية أيضاً دالة أيضاً على ذلك.

والأمثال التي ضربها الله سبحانه في الآفاق وفي الأنفس شاهدة بذلك.

وإجماع الفرقة المحقة على ذلك.

وإنما حدث القول به من مخالطة العامة القائلين بذلك.

فلما وقع البحث فيه بين الفريقين استحسنت القول به بعض من في طبيعته شبه

بطبايعهم، لما فيهم من اللطخ، فحدث في الفرقة المحقة التي قال عليه السلام فيهم:

{لا تزال طائفة من أمتي على الحق حتى تقوم الساعة} ^{١٢}

^{١٠} - في الكافي للكليني (ج ١ / ص ٤٩): باب قد العلماء: عن علي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن علي بن أسباط، عن عمه يعقوب بن سالم، عن داود بن فرقد قال: قال أبو عبد الله عليه السلام! إن أبي كان يقول: إن الله عز وجل لا يقبض العلم بمد ما يهبه ولكن يموت العالم فيذهب بما يعلم فطليم الجفأة فيضلون ويضلون، ولا خير في شئ ليس له أصل.

^{١١} - في الكافي للكليني (ج ١ / ص ٣٢٩): عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن الحارث بن المغيرة قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إن العلم الذي نزل مع آدم عليه السلام لم يرفع، وما مات عالم إلا وقد ورث علمه، إن الأرض لا تبقى بغير عالم.

^{١٢} - في الكافي للكليني (ج ١ / ص ٢٦٥): عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أحدهما عليه السلام قال: قال: إن الله لم يدع الأرض بغير عالم ولو ذلك لم يعرف الحق من الباطل.

ففي نفس الأمر أن القول بجواز تقليد الميّت ليس قول الشيعة.
وعلى هذا يجب العدول إلى الحي، سواء كان مساوياً للميت أم أفضل أم
الميّت أفضل.

ولهذا لو انحصر مذهبهم في طائفتين وانقرضت طائفة منهما دلّ على بطلان
قول المنقرضة إجماعاً، ولو جاز تقليد الميّت لاعتبر قول الطائفة المنقرضة،
بل واستغني عن الحي مطلقاً.

((٤))

((قــــــــال)): وإذا لم يتمكن المقلد من الأخذ عن مقلده، فعلى ماذا
يعول؟ فإن قلتم على الإحتياط ثم على المشهور فربما لا يمكن ذلك، كما لو
كان المشهور كلاً من القولين، ولتعذر الإحتياط في بعض المسائل.
ومع الإمكان هل يكون الأخذ بالإحتياط والمشهور في حقه خاصة أم في حقه
وحق من جعله واسطة له بينه وبين المجتهد؟

((أقول)): إذا لم يتمكن من الأخذ عن المجتهد، وكان التكليف بالموسع،
أو بما يسع تركه، أو تأخيره، أخذ بالإحتياط فإن أمكن أو يمكن، وإلا أخذ
بالمشهور الذي له أصل، ويترك المشهور الذي لا أصل له، لأن المشهور يجري
على ثلاثة أنحاء:-

أهدها: لا أصل له وهذا لا بد أن يثبت الحكم لله في سنته ما ينفيه.

وثانيها: ماله أصل وهذا يثبت الشارع لله في سنته ما يثبت، وهذا يجب الأخذ.

^{١١} - في عوالي الآلي: فإن لله لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة وحتى
يظهر الدجال.

وثالثها: يسكت عنه مع اشتهاه والحاجة إليه، وهذا إجماع منه، أشير إليه في قوله: {خذ ما اشتهر بين أصحابك ودع الضاد النادر، فإن المجمع عليه مما لا ريب فيه} ^{١٣} فسماه إجماعاً، وهو إجماع كاشف عن قوله.

ولو تعدّر المشهور بعد تعدر الإحتياط مع توجه التكليف إليه، أخذ بما يختاره، والأحوط أن يتحرى، لأنه مما تطمئن النفس به ولا تضطرب، بخلاف مطلق التخيير لاحتمال عدم مطابقة بعض هيئاته لبعض هيئات صورة الفطرة.

وعلى ما أشرنا إليه من الرجوع في التخيير إلى التحري، يكون ذلك في حقه خاصة.

وأما إذا كان الحكم بالإحتياط وبالمشهور كان ذلك في حقه وحق غيره إلا في صورة جزئية شاذة.

^{١٣} - في الإحتجاج للطبرسي: عن عمر بن حنظلة: قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث فتحاكما إلى السلطان أو إلى القضاة أجل ذلك؟ قال عليه السلام: من تحاكم إليهم في حق أو باطل فإنما تحاكم إلى الجبت والطاغوت النهي عنه، وما حكم له به فإنما يأخذ سحتا وإن كان حقه ثابتاً له لأنه أخذه بحكم الطاغوت، ومن أمر الله مزبل أن يكفر به، قال الله مزبل: (يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به). قلت: فكيف يصنعان وقد اختلفا؟ قال: ينظران من كان منكم ممن قد روى حديثاً، ونظر في حلالنا وحرامنا، وعرف أحكامنا، فليرضيا به حكماً، فإنني قد جعلته عليكم حكماً، فإذا حكم بحكم ولم يقبله منه فإنما يحكم الله استخف، وعلينا رد، والراد علينا كافر وراد على الله، وهو على حد من الشرك بالله.

قلت: فإن كان كل واحد منهما اختار رجلاً من أصحابنا، فرضيا أن يكونا الناظرين في حقهما فيما حكما، فإن الحكمين اختلفا في حديثكم؟ قال: إن الحكم ما حكم به أعدلبما، وأقدهما، وأصدقهما في الحديث، وأورعهما، ولا يلضت إلى ما حكم به الآخر، قلت: فإنهما عدلان مرضيان، عرفا بذلك لا يفضل أحدهما صاحبه؟ قال: ينظر الآن إلى ما كان من روايتهما عنا في ذلك الذي حكما، المجمع عليه بين أصحابك، فيؤخذ به من حكمهما ويترك الضاد الذي ليس بمشهور عند أصحابك، فإن المجمع عليه لا ريب فيه.

((٥))

((قال)): وَعَلَى الثَّانِي فَهَلْ يَصِحُّ التَّصَرُّفَاتُ فِي الْأَمْوَالِ وَغَيْرِهَا إِذَا بَانَتْ عَلَى خِلَافِ رَأْيٍ مَنْ هُوَ مُقَلَّدٌ.

((أقول)): يَعْنِي بِالثَّانِي: مَا يَكُونُ الْحُكْمُ بِالِإِحْتِيَاظِ وَالْمَشْهُورِ فِي حَقِّهِ وَفِي حَقِّ غَيْرِهِ.

وعلى هذا لو تعلق الحكم بالأموال فيعمل فيها بالإحتياط أو بالمشهور، ثم تبين بعد تغيير الفقيه وتبدله بموت أو حدوث ما ينافي الإعتماد على حكمه، أو بوجود الأفضل على قول من يوجب الرجوع إلى الأفضل.

ففي الأموال: يتكلف الإحتياط بصلح أو إبراء أو هبة أو ما أشبه ذلك، أو الإرجاء إلى أن تلقى إمامك، مع إمكان الإكتفاء والإستغناء، أو الاقتصار على ما تندفع به الضرورة وإرجاء الباقي، كما قال تعالى: {فَدْرُوهُ فِي سَبِيلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ} ^{١٤}

وفي الأمور المتعارض الحزمة والإباحة فترجح الحزمة إذا كانتا في محل واحد، ما لم يتبين الأصل.

وفي الفروج يسلك فيها الإحتياط، وترتب أحكام الإحتياط الممكنة على حسب ما قررت في كتب أصحابنا رضوان الله عليهم.

وما مضى على الحكم الأولي قبل ظهور الخلاف وقَعَ صحيحاً، وما بقى جرى عليه حكم الباقي.

^{١٤} - يوسف/٤٧

((٦))

((قال)): سَلَّمَ اللهُ: ((ثم انه نقل عن بعض العلماء أمر المقلدين بالأخذ بكتاب أحد المجتهدين فهل يصح ذلك عندكم أم لا؟ وما الوجه في ذلك لأنهم يكونون غير مقلدين له لأنه أما أن يكون مطابقاً لفتواه أو غير مطابق، فعلى الأول يكونون قاصدين لتقليد الميت، وعلى الثاني غير مقلدين له أصلاً.

وإن صحَّ عندكم ذلك فالمرجو من جنابكم تحيلوننا على بعض الكتب لتحصل لنا الراحة ويتيسر لنا أمر التقليد))

((أقول)): أما النقل فقد ثبت عن بعض العلماء، أو قد وقفت على خطأ بعض المعاصرين بذلك.

وفيه: أنه إذا أمر بتقليد أحد الأموات أو كان من حكمه ما ينافي حكم الأمر الحي فقد قلده لأنه مقلد للحي، للإجماع على أنه حينئذ ليس مقلد للميت. وإنما هو مقلد للحي فرجع محصل الحكم أنه قلده في خلاف حكمه، فإذا كان الحي قد ثبت عنده بمقتضى استفراغ وسعه: أن الماء القليل ينفعل بملاقاة النجاسة، فإذا أمره بتقليد ابن أبي عقيل، مع أنه يعلم أن ابن أبي عقيل يقول: أن الماء القليل لا ينفعل بملاقاة النجاسة ما لم يتعين^{١٥} بالنجاسة، فقد أمره بخلاف ما أذاه إليه اجتهاده، وقد نهاه الله عن ذلك، فقد أمره بما نهاه عنه ونهاه عما أمره به، بخلاف تجويز العدول إلى آخر فإن الأخذ بقول الثاني ليس

^{١٥} - كذا في النسخة الحجرية والظاهر ان الصحيح: (يتغير) والخطأ من النسخ.

بمرجح له قول الأول ليقع التناقض في قوله، وإنما المرجح له ظن الثاني ولا يناقض فيه.

ولو أخذ بقول الميّت كان المرجح له قول الحي وظنه، وهو مخالف لظنه في هذه المسألة، وفيه ما سمعت.

واختلاف الإعتبار لا يزيل الغبار، فإن عدم خصوص إرادة التناقض لم يكن مانعاً من لزوم التناقض، وليس ذلك إلا كما أمره المجتهد الحي بخلاف ما أداه إليه اجتهاده، لجواز أن يقول به قائل في المستقبل، أو قال به قائل في الماضي وإن لم يعلم به.

وعلى كل حال ففي حال المطابقة إن كان التقليد والعمل بحكم الحي فلا تقليد للميت، وإن كان بحكم الميت ولا تقليد للحي، وفي حال المخالفة إن كان العمل بحكم الحي لزم ما قلنا سابقاً:
من النهي عما أمر به والأمر بما نهى عنه.

وإن كان العمل بحكم الميّت فلا توسط للحي وإنما هذا تقليد للميت.
وفيما ذكرناه هنا بيان لما ذكر سلمه الله.

والذي ثبت عندي: إن الميّت لا يجوز تقليده في حال من الأحوال، فلا أحيل على كتاب أحد منهم رحمهم الله.

وإنما المرجع هو الإحتياط، ثم المشهور، ثم التخيير، ومع التخيير عندي أولى.

ملحقات بالتقليد

مهمة

((قال)): وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ حَقُّ الْإِمَامِ عَلَيْهِ مِنَ الْخُمْسِ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى السَّادَةِ بَدُونِ إِذْنِ الْمُجْتَهِدِ أَمْ لَا؟ بَحِيثٌ لَوْ فَعَلَ لَمْ يَجُزْ عَنْهُ؟.

((أقول)): فِي حَقِّ الْإِمَامِ عَلَيْهِ مِنَ الْخُمْسِ فِي زَمَنِ الْغَيْبَةِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ قَوْلًا: وَالَّذِي أَعْمَلَ عَلَيْهِ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ دَفْعُهُ إِلَى أَحَدٍ إِلَّا إِلَى الْفَقِيهِ أَوْ بِإِذْنِهِ، فَإِنْ فَعَلَ^{١٦} كَانَ ضَامِنًا، لِأَنَّ الْفَقِيهَ الْمُجْتَهِدَ هُوَ الْحَافِظُ لِلْأَمْوَالِ الْغَائِبِينَ.

وعندي: أَنَّ الْفَقِيهَ الْجَامِعَ يَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ حِصَّةَ الْإِمَامِ عَلَيْهِ^{١٧} إِلَى خَوَاصِّ شِيعَتِهِ، وَلَا يَجُوزُ لَهُمْ أَنْ يَتَصَرَّفُوا فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِمَا يَجِبُ؛ بَأَنَّ يَزُوجَ الْعَزَابَ مِنْ شِيعَتِهِ وَمُحِبِّيهِ، وَإِذَا وَصَلَ إِلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْهُ، لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ مِنْ مُحِبِّيهِ أَنْ يَصْرِفَ شَيْئًا مِنْهُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ، فَلَا يَصْرِفُهُ فِي تَوْسِعَةٍ^{١٨} الْمَعِيشَةِ فِي مَأْكَلٍ أَوْ مَلْبَسٍ، لِأَنَّهُ ((عَجَّلَ اللَّهُ فَرْجَهُ وَسَهَّلَ مَخْرَجَهُ)) هَكَذَا يَفْعَلُ فِي وَقْتِ خُرُوجِهِ، حَتَّى أَنْ الرَّجُلَ لِيَطُوفَ الْمَحَالَ بِزَكَوَتِهِ، وَلَا يَجِدُ مَنْ يَأْخُذُهَا، لِعَدَمِ احْتِيَاجِ النَّاسِ لِلْأَمْوَالِ فِي وَقْتِ قِيَامِهِ، وَكَثْرَةِ الْخَيْرَاتِ وَالْبَرَكَاتِ فِي وَقْتِهِ، وَمَعَ هَذَا لَا يَأْكُلُونَ إِلَّا الْجَشْبَ، وَلَا يَلْبَسُونَ إِلَّا الْخَشْنَ، وَيَجْرِي عَلَيْهِ شِيعَتُهُ عَلَى ذَلِكَ.

^{١٦} - أي دفعه من غير الاستئذان من الفقيه الجامع للشرائط.

^{١٧} - حصة الإمام عليه أي: سهم الإمام عليه لأن الخمس في هذا الزمان على سهمين؛ سهم الإمام عليه وسهم السادة.

^{١٨} - التوسعة يعني الأمور الزائدة على الضرورية، فالصرف يكون على الضروريات من مثل: التزويج والدار والطعام والشراب والدابة والكتب العلمية ونحوها بلا توسعة.

فلا ينبغي أن يتصرف في ماله بغير رضاه، والله سبحانه يقول: {إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ
أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا} ^{١٩}

((قَالَ)): ولو قبضه بعض عدول المؤمنين، ثم رَفَعَهُ مِنْ بَابِ الْحِسْبَةِ مع
وجود المضطر، هل يكفي أم لا؟

وهل يكفي في الحسبة الشرعية العدل الواحد، أم لا بُدَّ مِنَ التَّعَدُّدِ، بحيث
يجتمع مؤمنون فيختارون من يصلح لذلك؟

ثم أنه قد يوجد حق الإمام عليه السلام عند كثير من الناس، والمجتهد ناوٍ عنا^{٢٠}،
والمضطر من السادة موجود، فإن استحسن جنابكم أن يأذن لنا في قبضه ودفعه
إلى مُسْتَحَقِّهِ فَرَأَيْكُمْ الْأَعْلَى، وكذا في الأطفال الذي لم يكن بهم وصي، وفي
كثير من الحقوق التي يضطر إلى تنجيزها، فإن رأى جنابكم أن تجعلوا لنا
إذنا وولايةً في ذلك، وإلا فَرَأَيْكُمْ الْأَعْلَى.

وكذا لو مات الوصي ولم يؤذن له بأن يوصي إلى غيره فإنها أمور تضطر
الحاجة إليها.

((أَقُولُ)): عدول المؤمنين في كثير من الأمور العامة الكلية يقومون مقام
حاكم الشرع مع فقده في كثير من جزئياتها مع الضرورة حسبة.
ويكفي العدل الواحد كما هو فحوى صحيحة النخاس.
ومع وجود المتعددين فالتعدد أولى لأنه أبعد من الخطأ.

^{١٩} - النساء/١٠

^{٢٠} - أي بعيد عنهم، أو في فرض لم يعرف مجتهد جامع للشرائط.

وقولكم: (والمضطر من السادة موجود) لا يلزم به خصوص السادة، لأنه مرجع هذا إلى المعرفة بالإمام عليه السلام والعمل الصالح والزهد كما أشرنا إليه؛ من أن هذه طريقته عليه السلام فإذا وجد العارف به عليه السلام والعامل بسنته، والقاطع في صرف حصته فيما يصرفها هو عليه السلام سواء كان سيّداً أم غيره جاز له تناوله وجاز إعطاؤه. وقد أخبرت لكل من وقّع في يده شيئاً من حصّة الإمام (عجل الله فرجه) أن يصرفها لنفسه ولغيره من سيّد وغيره، بأن يصرفها في النكاح وفي ضرورة المعاش. وأما الأطفال الذين ليس لهم وصي فكذلك، ويقتصر في بيع أموالهم على الضرورة والمصلحة والإذن، والولاية في ذلك كلّها راجعان إلى دفع الضرورة مع المصلحة.

((قال)): وهل يجوز إعطاء فقراء السادة من الكفارات أم لا؟

((أقول)): يجوز إعطاء فقراء السادة من كفارات السادة خاصة وزكوتهم،

ولا يجوز من كفارات العوام وزكاتهم إلا مع الضرورة التي تحل المحرمات.

((قال)): وهل يجوز أن يعطى الفقير غير السيد من حق الإمام عليه السلام وكذا

السيد من طرف الأم خاصة وهل يعطى من الخمس أم لا؟

((أقول)): السيد والعامي في تناول حصّة الإمام (عجل الله فرجه) سواء.

يعني: يجوز أن يتناول منها للرجل والمرأة العارفين بالإمام (عجل الله فرجه) المتابعين

له في أعماله وأقواله، بشرط أن يصرف في التزويج أو في ضرورة المعاش.

والسيد من الأم خاصة لا يعطى من الخمس^{١١} ويأخذ الزكوة، وأما النسب فصحيح.

((قال)): وهل يجب الخمس في الموهوب والموروث وسائر الحقوق من ردّ المظالم وغيرها أم لا؟

((أقول)): لا يجب الخمس في شيء من ذلك إلا على جهة الإحتياط.

((أقول)) أنا العبد المسكين معين: هذا ملخص واف لهذه المسألة والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين:

النجف الأشرف - ربيع الأول ١٤٣١ هجرية

ملاحظة: يجوز الطبع أو النسخ هكذا وبلا تغيير.

^{١١} - الظاهر ان مراده سريه من هذا: ان السيد من الأم خاصة، والذي يعرف في زماننا هذا بهـالميرزام أنه لا يعطى من الخمس أي لا يعطى من سهم السادة، أما سهم الإمام عليه السلام فيجوز لأن مصرف عام.

